

Distr.: General
3 November 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السفير فيليب كريدلكا، الممثل الدائم لبلجيكا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 751 (1992)، بشأن الصومال، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وألمانيا والصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو عن الحالة في الصومال، التي عقدت يوم الأربعاء، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372) الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطة والبيانات المرفقة بها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) فاسيلي **نيبنزيا**
رئيس مجلس الأمن

161120 041120 20-14618 (A)





المرفق الأول

بيان رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، فيليب كريدلكا

وفقا للتكليف الصادر بموجب الفقرة 11 (ز) من القرار 1844 (2008)، يشرفني أن أُقدم إحاطة لمجلس الأمن بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، تغطي الفترة من 10 حزيران/يونيه 2020 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

لقد اجتمع أعضاء اللجنة مرتين في شكل "مشاورات غير رسمية جانبية" عن طريق الدوائر المغلقة للتداول بالفيديو، خلال الفترة المشمولة بهذه الإحاطة. وفي 14 أيلول/سبتمبر، اجتمع الأعضاء للاستماع إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء المعني بالصومال بشأن التقرير النهائي للفريق (انظر S/2020/949) ولتبادل الآراء الأولية بشأن التوصيات الواردة فيه. وقدم الفريق كذلك، بالإضافة إلى تقديم التقرير النهائي إلى اللجنة في 4 أيلول/سبتمبر، أربعة تحديثات شهرية إلى اللجنة منذ آخر إحاطة (انظر S/2020/529). واجتمع أعضاء اللجنة في 9 تشرين الأول/أكتوبر للاستماع إلى إحاطتين من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وشارك فريق الخبراء أيضا في تلك الإحاطات بصفة مراقب.

وسلطت منسقة فريق الخبراء الضوء في ملاحظاتها التي أدلت بها في 14 أيلول/سبتمبر على عدد من المسائل، منها علاقات الفريق مع حكومة الصومال الاتحادية وتمويل حركة الشباب وإدراج الجزاءات وحظر توريد الأسلحة وحظر مكونات الأجهزة المتفجرة المرتجلة وحظر الفحم والحالة الإنسانية في الصومال. وأود أن أشدد على أن أعضاء اللجنة رحبوا خلال المناقشة غير الرسمية بالتطور المستمر في علاقات الفريق مع حكومة الصومال الاتحادية وأثنوا على الجودة العالية لتقرير الفريق، ولا سيما القسم المتعلق بتمويل حركة الشباب الذي يحلل مصادر إيرادات الجماعة وأساليب التخزين والنقل ونظم الضرائب غير القانونية. وقد تلقى المجلس التقرير في 28 أيلول/سبتمبر. ولذلك، لن أخوض في مزيد من التفاصيل بشأن النتائج الواردة فيه. ومن المتوقع أن يصدر التقرير قريبا.

وقد قدم الفريق 23 توصية. واتفق أعضاء اللجنة على الإحاطة علما بالتوصيات التسع الموجهة إلى المجلس واتفقوا كذلك على اتخاذ إجراءات عملا بالتوصيات الـ 14 التي وجهها إليه الفريق. واللجنة بصدد اتخاذ إجراءات بشأن تلك التوصيات.

وركزت إحاطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التي قدمت في 9 تشرين الأول/أكتوبر على تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال وعلى أي عوائق تعترضها. وأشار نائب مدير شعبة العمليات والدعوة إلى أن الاحتياجات الإنسانية في الصومال لا تزال مرتفعة بسبب النزاعات التي طال أمدها وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والصدمات المناخية المتكررة. وقد أدى التهديد الثلاثي المتمثل في الفيضانات، ومرض فيروس كورونا وأسوأ انتشار للجراد الصحراوي يشهدها الصومال منذ عقود إلى تفاقم الحالة الإنسانية من خلال تفاقم أوجه الضعف القائمة من قبل وتعطيل المكاسب الإيجابية في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والتأثير على سبل العيش وإجهاد نظام الرعاية الصحية. وأكدت كذلك أن الإعفاء الإنساني المنصوص عليه في الفقرة 22 من القرار 2498 (2019) ضروري لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وطلبت تجديدها.

وتناولت الإحاطة التي قدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أعماله استجابة للقرار 2498 (2019). وقد قدم المكتب نظرة ثاقبة بشأن الاتجار بمكونات الأجهزة المتفجرة المرتجلة والتجارة البحرية ونظام إيرادات حركة الشباب وتجارة الفحم. وسلط رئيس البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية الضوء على الجهود الرئيسية المبذولة لتعطيل أنشطة حركة الشباب، التي شملت الاتصال بالدول الأعضاء الرئيسية بشأن إحاطتها بجهود التعطيل ومشاركتها فيها وتعزيز القدرة الإقليمية لإنفاذ القانون البحري وتحسين الإحاطة بالأحوال البحرية من خلال استخدام التكنولوجيا، مثل الصور المرسلة من السواتل.

وسأوجز الآن الإحصاءات المتعلقة بطلبات وإخطارات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة. فقد تلقت اللجنة ثلاثة إخطارات للتسليم المسبق عملا بالفقرتين 11 و 13 من القرار 2498 (2019) من حكومة الصومال الاتحادية وأربعة إخطارات للتسليم المسبق عملا بالفقرتين 11 و 14 من القرار نفسه من دول أعضاء موردة. وتلقت اللجنة أيضا أربعة إخطارات بعد التسليم عملا بالفقرة 16 من القرار قدمتها حكومة الصومال الاتحادية. وأخيرا، تلقت اللجنة إخطارين قبل التسليم من دولة عضو موردة وفقا للفقرة 17 من القرار.

وفي 3 آب/أغسطس، اعتمدت اللجنة مذكرة مساعدة على التنفيذ تهدف إلى توفير توجيه إلى جميع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ حظر مكونات الأجهزة المتفجرة المرتجلة وأبلغت جميع الدول الأعضاء بذلك. مذكرة المساعدة على التنفيذ متاحة على الموقع الشبكي للجنة.

وأخيرا، أود أن أبلغكم أنه بعد استعراض المعلومات التي قدمت للجنة من قبل سلفها، فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، بشأن الجنرال صادق عمر محمد، أوضح فريق الخبراء أنه لم يعثر على أي دليل على الانتماء إلى حركة الشباب وأن الجنرال صادق ليس موضوعا لتحقيقات يجريها الفريق حاليا.

المرفق الثاني

بيان الوزير المستشار ببعثة الصين لدى الأمم المتحدة، ياو شاوجون

أشكر السفير كريدلكا، رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، على إحاطته.

لقد واصلت العملية السياسية في الصومال إحراز التقدم في الأشهر الأخيرة. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن انتخابات 2020-2021. والأعمال التحضيرية للانتخابات تتقدم باطراد. ويجري تدريجيا استكمال خطة الانتقال الصومالية. وفي هذه الأثناء ما زالت الحالة الأمنية في الصومال خطيرة. فمن وقت لآخر تحدث حوادث عنف وأنشطة إرهابية. ولا تزال الجماعات الإرهابية تتمتع بقدرات تدميرية قوية. فينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك لجنة الجزاءات، أن يواصل دعم جهود الصومال الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

وموقفنا الثابت هو أن الجزاءات وسيلة وليست غاية. وينبغي أن يكون الهدف من أي إجراء تتخذه اللجنة هو الحفاظ على السلام والاستقرار في الصومال وتجنب أي أثر سلبي على تنمية البلد وعلى أرواح وممتلكات الشعب الصومالي. وينبغي إيلاء الاهتمام والعناية الواجبة للطلبات المشروعة التي قدمها الجانب الصومالي. ونرحب بتوضيح الادعاءات الموجهة ضد الجنرال صادق عمر محمد، قائد قوة الشرطة الصومالية.

وتحيط الصين علما بتحسن العلاقات بين فريق الخبراء المعني بالصومال والحكومة الصومالية. وندعو الفريق إلى مواصلة الحفاظ على علاقات جيدة مع الحكومة الصومالية ونشجع كلا الجانبين على تعزيز الثقة المتبادلة ومواصلة التنسيق والتعاون. وينبغي للفريق أن يسعى جاهدا لتحسين نوعية تقاريره والتحقق من الوقائع وتقييم العواقب والمخاطر التي قد تنشأ عن نشر التقارير وأن يتخذ ترتيبات حذرة مسبقا. ويساورنا القلق إزاء التسرب المتكرر لتقارير الفريق، مما يؤثر سلبا على الأطراف المعنية. وتطلب الصين من الفريق والأمانة العامة اتخاذ خطوات ملموسة لمنع حدوثه مرة أخرى.

وفي الشهر المقبل، سيجدد مجلس الأمن الجزاءات المفروضة على الصومال. ونعتقد أن تدابير الجزاءات ذات الصلة ينبغي استكمالها في ضوء التطورات الجديدة بغية تلبية الحاجة إلى تعزيز بناء قدرات المؤسسات الأمنية الصومالية ومكافحة الجماعات الإرهابية بفعالية والمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة. واللغة التي لا صلة لها بالموضوع مباشرة ينبغي ألا تدرج في القرار. ونأمل أن يجري أعضاء المجلس مشاورات كاملة بشأن مشروع القرار وأن يبذلوا كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق في الآراء.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

نود أن نشكر رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 751 (1992) بشأن الصومال على تقريره وعلى عمله في اللجنة خلال العامين الماضيين. وأود أن أنضم إلى زملائي وأشكر بلجيكا شكراً جزيلا على قيادتها المتفانية بصفتها رئيسة لهذه اللجنة الهامة. ونعرب عن امتناننا لفيليب كريدلكا، وكذلك لسلفه، مارك بيكستين دو بوتسويرفا. إن ما حققاه في العامين الماضيين بشأن جوهر المسألة مهم جدا. وأود أيضا أن أشدد على أنهما حققا تعزيز علاقة العمل بين فريق الخبراء وحكومة الصومال الاتحادية. ونذكّر بأن الأمر لم يكن كذلك دوما. ولذلك أشكرهما على تحقيق ذلك.

ولا يزال للعمل المستقل الذي قام به فريق الخبراء وما قدمه من تقارير جيدة أهمية كبيرة في عمل اللجنة. ولهذا، يحظى عمل الفريق بتأييدنا الكامل. ولا يسعني إلا أن أضم صوتي إلى أولئك الذين سلطوا الضوء على التحدي المستمر الذي تشكله حركة الشباب على استقرار البلد وأمنه. ولذلك، فإننا نولي أهمية بالغة للإبقاء على نظام الجزاءات من أجل منع حركة الشباب فعلا من القيام بما تحاول القيام به.

المرفق الرابع

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستيغنيفا

نشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن التقدير للرئيس البلجيكي للجنة المنشأة عملا بالقرار 751 (1992) بشأن الصومال على الإحاطة التي قدمها بشأن عمل اللجنة على مدى الأشهر الأربعة الماضية. ونظراً لأن هذه الإحاطة هي آخر إحاطة تقدمها بلجيكا بتلك الصفة، نود أيضاً أن نشكر زملاءنا على ترؤسهم هذه الهيئة الفرعية وعلى الإسهامات القيمة التي قدمتها.

ويعتبر الاتحاد الروسي نظام الجزاءات أداة هامة لمساعدة حكومة الصومال الاتحادية على إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في البلد. فقد أسهم الحظر المفروض على الأسلحة والفحم إسهاما كبيرا على هذا المسار. كما أننا نؤمن بالإمكانات غير المستغلة للقيود المفروضة على توريد مكونات الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي بدأ العمل بها في العام الماضي.

ومن ناحية أخرى، ينبغي ألا يكون نظام الجزاءات، تحت أي ظرف من الظروف، عائقا أمام الجيش الوطني الصومالي في الحرب ضد حركة الشباب. ويتعين على مجلس الأمن أن يبقي التدابير قيد الاستعراض المستمر، مع مراعاة الاحتياجات التي أعرب عنها الصوماليون في ميدان بناء القدرات والنتائج المحققة في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين فريق الخبراء المعني بالصومال والحكومة الاتحادية في الصومال، فإننا ننوه بالتقدم المحرز على هذا المسار. وفي ظل الظروف الراهنة، من المهم بصفة خاصة أن يواصل الفريق إنجاز المهام الموكلة إليه بسلاسة، مع الحفاظ على التنسيق الوثيق مع السلطات الصومالية بشأن جميع جوانب تحقيقاته وتعزيز الثقة مع مقديشو. ومن الضروري تقديم التقارير في الوقت المناسب عن التطورات في الميدان. بيد أننا نشعر بقلق بالغ إزاء تسريب التقرير النهائي للفريق (انظر S/2020/949)، ونأمل ألا تتكرر هذه الحوادث أبدا.

ويتيح تجديد الجزاءات المفروضة على الصومال، المقرر إجراؤه في الشهر المقبل، فرصة جيدة لإعادة النظر في جميع هذه المسائل. ونعتبر القرار وثيقة موجزة تركز على الجزاءات المفروضة على الصومال وتخلو من الأحكام التي تقع خارج نطاق اختصاص مجلس الأمن واللجنة.

المرفق الخامس

بيان السكرتير الأول لبعثة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، مونغو ووديفيلد

أود أولا أن أشكر السفير كريدلكا وسلفه وزملاءنا من بلجيكا على عملهم في رئاسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار 751 (1992) بشأن الصومال، خاصة ونحن نعمل في هذه الأوقات الصعبة.

كما أود أن أشكر فريق الخبراء المعني بالصومال على ما قام به هذا العام من عمل وعلى تقاريره العالية الجودة. وتلاحظ هذه التقارير التقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية في مجالات مثل إدارة الأسلحة والذخائر ومراقبة تصدير الفحم. وأهنئ الصومال على ذلك، وأحث البلد على مواصلة المضي قدما.

كما أن التقارير تسلط الضوء بوضوح على حجم التحدي الذي يواجهه الصومال في مكافحة حركة الشباب، وضرورة أن يدعم المجتمع الدولي الصومال في هذا المسعى. وأود أن أُثير ثلاث نقاط.

إن مكافحة حركة الشباب سيتطلب ذلك نهجا متعدد الأوجه، وعملنا في اللجنة ومن خلال الولاية المتعلقة بالجزاءات جزء حيوي من ذلك المسعى.

ويتعين علينا أن ندعم الصومال ونعمل معا – حكومة الصومال الاتحادية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص – من أجل مكافحة حركة الشباب والحد من قدرتها على جمع التمويل، كما أبرز التقرير (انظر S/2020/949).

وأخيرا، لا يزال الصومال، للأسف، يواجه تحديات إنسانية خطيرة. ولذلك، أود أن أكرر النقطة التي أشار إليها السفير كريديلكا بشأن أهمية الإعفاء لأغراض إنسانية في القرار المتعلق بالجزاءات.

المرفق السادس

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، كيلي كرافت

أشكر السفير كريدلكا على إحاطته وأقدر حقا ما أظهره من ريادة في اللجنة المنشأة عملا بالقرار 751 (1992) بشأن الصومال.

وتقدر الولايات المتحدة المعلومات الوفيرة التي قدمها إلى اللجنة فريق الخبراء المعني بالصومال وممثلو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال الـ 120 يوما الماضية.

ولا تزال الولايات المتحدة تركز على الحد من قدرة حركة الشباب على شن الهجمات ضد المدنيين، ونحن ملتزمون بالشراكة مع الدول الأعضاء لاستخدام نظام اللجنة للجزاءات المفروضة على الصومال إلى أقصى حد. ويشمل ذلك الجهد تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لمكافحة تمويل الإرهاب وخطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

ومما يشجع الولايات المتحدة أن الفريق وحكومة الصومال الاتحادية قد عززا التعاون وتبادل المعلومات من أجل دعم علاقة عمل بناءة وتمكين الفريق من الاضطلاع بولايته بنجاح.

ويتطلب التصدي للتهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب تعاونا وثيقا بين حكومة الصومال الاتحادية والقطاع الخاص الصومالي والشركاء الدوليين من أجل تعطيل مصادر تمويلها. ومما يشجعنا أن هذا التعاون يكتسب الزخم.

ونحث الدول الأعضاء على أن يدعموا التدابير الجارية التي تتخذها اللجنة وإجراءات الإدراج في قائمة الجزاءات، وأن يجددوا وينفذوا تنفيذا كاملا القرار 2498 (2019) الذي يحدد الأحكام المتعلقة بحظر الأسلحة ويفرض حظرا على مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع .

وتدرك الولايات المتحدة التحديات التي يواجهها السلام والاستقرار في الصومال، والتي يزيد من تفاقمها انتشار مرض فيروس كورونا. ويجب أن نواصل العمل معا لاستخدام جميع الأدوات المتاحة لتعزيز السلام والأمن في الصومال والمنطقة وضمان مستقبل أفضل لجميع الصوماليين.